

مواكبة التكنولوجيا لا تكفي لتحول الصحف المصرية رقميا

المحتوى الذي ينتظره القارئ محاط بقائمة لا حصر لها من الممنوعات



سوق في طريقها إلى الزوال

الاشتراكات الإلكترونية ولن تتحقق الجدى الاقتصادية من المشروع الرقمي، ويفترض أن تتوحد الآراء الصحافية في مختلف المؤسسات (الحكومية والخاصة) لتعميم التجربة، ويختار القارئ الصحيفة التي يشترك بها. وفي هذه الحالة، سوف تكون الصحف الرقمية الحكومية مضطرة إلى تعديل مسارها والتخلي عن المحظورات، وهو أمر مرتبط بالمناخ السياسي العام ورغبة الحكومة في أن تكون هناك صحافة تتمتع بقدر معقول من الحرية، لضرب عصفورين بحجر واحد. الأول إعادة استقطاب الجمهور لإعلام متزن يتمتع بمساقاة، والثاني خفض هيمنة وتأثير منصات التواصل الاجتماعي. ورأى عبدالله زلطة، أن الأمر يتطلب خطة محكمة لدراسة السوق المصري ومعرفة عقلية القارئ المصري التي تختلف عن نظيره في أوروبا، مع تقديم محتوى يخاطب كل الفئات والأعمار وبمبالغ مالية قليلة تغري الناس على الاشتراك، والتطبيق التدريجي وليس الانتقال مباشرة من المجاني إلى المدفوع.

مدفوع الأجر بنفس التعاطي مع قارئ الصحيفة الورقية. وأوضح عبدالله زلطة، استناد الصحافة والإعلام بجامعة بنها (شمال القاهرة) لـ "العرب"، أنه لو استمرت المواقع الإخبارية تتحدث بلسان الحكومة، فلا جدوى من تحويل محتواها إلى مدفوع الأجر، لأن الناس لن تشتريه مهما كان المقابل المادي ضعيفا، ويكون مصيرها الفشل، لافتا إلى أن "الحكومة لا تتصور خطورة الموقف بتراجع دور العمود الأساسي لحفظ توازن المجتمع، وهي الصحافة الحكومية". صحيح هناك تجربة ناجحة لصحف عربية ودولية تحولت إلى خدمة المحتوى مدفوع الأجر، لكن القائمين على الإدارة عندما قرروا ذلك، درسوا أولا احتياجات الجمهور، وطبيعة المادة الإخبارية والقصص التي يريدها القراء. ولفت صحفيون بمؤسسات حكومية، إلى أن اقتصر تقديم محتوى مدفوع الأجر على الصحف الحكومية، مع استمرار باقي الإصدارات الخاصة والمستقلة بجانية، لن يشجع على

وهناك قطاع كبير من الصحافيين لا ينشرون الأخبار التي تتعلق بقضية تهم الرأي العام سوى من خلال بيان رسمي، وأكثر رؤساء التحرير يرفضون فكرة "إنتاج الأخبار" بمجهود ذاتي والتواصل مع مصادرهم، ويفضلون الرواية الحكومية لإبعاد أنفسهم عن المنعصت. وهناك محظورات بالجملة أقرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ترتبط بالغطية الصحافية وقواعد النشر لأي أخبار تخص السياسة والاقتصاد والحوادث والرياضة والمرأة والطفل وقضايا الإرهاب، أي أن المحتوى المقترض أن ينتظره القارئ محاط بقائمة لا حصر لها من المنوعات، وبالتالي لن يجد ما يغريه لدفع مقابل مادي نظير الحصول على خدمة إخبارية لا تحقق الحد الأدنى من رغباته. ويقود هذا الواقع إلى نتيجة أن هناك فارقا شاسعا بين نوعية الصحافة القارية التي ترغب المؤسسات في تقديمها، وبين تلك التي يريدها الجمهور، ما يندرج بعواقب وخيمة تنتظر المشروع الجديد، إذا استمر التعاطي مع قارئ المحتوى

ويظل التحدي أمام نجاح مشروع الخدمة المدفوعة، أن يكون القائمون على رأس إدارة الصحف الحكومية لديهم خبرة التعامل مع الجمهور الرقمي والوفاء باحتياجاته، لأنه مهما امتلكت المؤسسات ترانجا ومواد صحافية نادرة، فإن ذلك لا يهم شريحة كبيرة من الشباب الذين يفترض أنهم الجمهور الأهم للصحافة الرقمية. وثمة معضلة أخرى، ترتبط بتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى منافس قوي للصحافة الرقمية، ويتم خلالها نشر أخبار وقصص إنسانية ومقالات رأي وتحليل دون مقابل، ويقوم بهذا الدور صحافيون وسياسيون وكتاب، ممن لا تسمح السياسة التحريرية لأكثر الصحف بنشر ما يكتبونه، وبالتالي أصبحت منصات التواصل بوابة إخبارية بديلة وموازية للإعلام التقليدي. ويفرض ذلك الواقع على صناع القرار في المؤسسات الصحافية الحكومية، الإجابة على السؤال الأهم: ماذا تمتلك كل صحيفة إلكترونية من محتوى يدفع الجمهور لشراءه؟

قبل الشروع في تجربة التحول الرقمي مدفوع الأجر للصحف الحكومية المصرية، يجب على صناع القرار الإجابة على السؤال الأهم: ماذا تمتلك كل صحيفة إلكترونية من محتوى يدفع الجمهور لشراءه؟ لأن الإجابة هي ما تحدد إمكانية نجاح المشروع.

لمسؤول بمؤسسة صحافية حكومية لـ "العرب"، أن العائق أمام نجاح تجربة المحتوى المدفوع يكمن في لجوء المؤسسات الحكومية إلى إطلاق "موضة التكنولوجيا"، وليس بتخطيط استراتيجي له أبعاد مستقبلية. وأضاف أن ذلك يمكن اكتشافه بسهولة من حجم الإخفاق في إدارة الكثير من المواقع والتراخي في تطوير محتواها وأسلوب عرض الأخبار والموضوعات نفسها، وهو ما استفادت منه الكثير من الإصدارات الرقمية الخاصة التي عرفت كيف تجذب الملايين من المتابعين. وتشير تصريحات القائمين على تنفيذ مشروع رقمنة الصحافة إلى أن العمل لاستقطاب مشتركين بأعداد كبيرة، وهي نظرة يراها متخصصون غير واقعية وربما تكون مقدمة للإخفاق، لأن الجمهور لا يدفع من أجل محتوى مميز في جانب وسعي في جوانب أخرى، بقدر ما يبحث عن تجربة مثالية في مجملها قبل أن يقرر التعاطي معها.

وتكمن الأزمة في أن مسؤولي بعض المواقع الإخبارية التابعة للمؤسسات الحكومية، لديهم مقاييس غير عملية للحكم على نجاح إصداراتهم وتفاعل القراء معها، لأنهم ينظرون إلى عدد الزيارات اليومية والفترة الزمنية التي يقضيها القارئ في الموضوع الواحد، على أنها المعيار الأهم لتحقيق معدل نجاح معقول.

ويرى خبراء أنه لو جرى التعامل بنفس المنطق مع تطبيق المحتوى الإخباري مدفوع الأجر، فإن المردود الاقتصادي الذي تنشده المؤسسات الصحافية لن يتحقق، فقد تكون قصة إخبارية مثيرة ولافتة كافية لاستقطاب الآلاف من القراء مرة واحدة، لكنها لم تجذب منهم أي مشترك جديد. ويتطلب تحقيق أرباح اقتصادية مجموعة من المعايير التي تدفع الجمهور إلى دفع مقابل مادي نظير الحصول على الخدمة الإخبارية، منها التحرز من هيمنة الحكومة وتطوير المحتوى ومخاطبة الفئات المختلفة بالوانها الفكرية والسياسية والثقافية، بعيدا عن التركيز على النخبة.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - بدأ العد التنازلي لتحويل المحتوى الذي تقدمه الصحف الحكومية في مصر، إلى "رقمي مدفوع الأجر"، في محاولة تبدو أخيرة من الحكومة لتقليل حجم الخسائر وتعويض ندرة الموارد وتراجع إيرادات الإعلانات، وانخفاض معدلات التوزيع لأرقام زهيدة. وتأتي الخطوة ضمن مشروع يجري إعداده لتحويل الصحف الورقية الرسمية إلى رقمية، ومن المقرر أن يتم تطبيقه على مراحل، بحيث تضمن كل مؤسسة إعادة استثمار ترانجا الإعلامي الذي يمتلكه ويؤرخ لأحداث نادرة عاشتها البلاد طوال أكثر من مئة عام. وقال كرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وهي جهة مسؤولة عن تنظيم عمل المؤسسات الصحافية الحكومية، إنه سيتم تطبيق نظام الخدمة الإخبارية مدفوعة الأجر، باعتبار أن الصحف الحكومية تمتلك مواد صحافية (تاريخية) تسمح لها بذلك.

استمرار العمل بالسياسة التحريرية البعيدة عن نبض الناس، يندرج برفض القراء التعاطي مع الخدمة الرقمية المدفوعة

وينظر الكثير من العاملين في المؤسسات الحكومية لفكرة الخدمة الإخبارية المدفوعة برية وخوف، لأن القالب الصحافي المقدم للناس يبدو نمطيا ويخدم توجهات وسياسات بعينها. ويؤكد هؤلاء أن استمرار العمل بالسياسة التحريرية البعيدة عن نبض الناس، يندرج برفض القراء التعاطي مع الخدمة مدفوعة التكلفة، كما أن نجاح المشروع الجديد مرهون باستقلالية الصحافة الرقمية عن القالب الصحافي التقليدي الذي تلزم به المؤسسات ولا يحقق طموحات الراغبين في الاشتراك. وأوضح أحمد (ص)، وهو اسم مستعار

سجن صحافي يمني لامتلاكه محرك بحث

وتعتقل جماعة الحوثي 13 صحافيا في سجونها أغلبهم منذ بدء الحرب قبل أكثر من أربع سنوات ونصف السنة، وترفض الإفراج عنهم، وفقا لنقابة الصحافيين اليمنيين.



كما يواجه الصحافيون اليمنيون الذين يعيشون في واحدة من "أسوأ الأزمت الإنسانية في العالم" وفقا للأمم المتحدة، مخاطر عديدة تقيد عملهم في ظل الحرب الأهلية بإعادتها الإقليمية المتعددة وما نتج عنها من مقتل أكثر من 30 صحافيا وإصابة العشرات من الآخرين خلال السنوات الماضية، واضطر المئات من الصحافيين إلى مغادرة البلد نتيجة التهديدات التي تعرضوا لها. وأدت الحرب والأزمة الاقتصادية الناتجة عنها إلى توقف أو انهيار غالبية المؤسسات الإعلامية وفقدان المئات من الوظائف الصحافية في البلاد. واتهمت لجنة حماية الصحافيين الدولية، مرارا، جميع أطراف الصراع في اليمن بالقيام بانتهاكات واسعة النطاق ضد الصحافيين وحقوق الإنسان ووضع قيود وإجراءات صارمة ضد من ينتقدونها في جميع أنحاء البلاد.

صنعاء - أصدرت نيابة الصحافة والمطبوعات التابعة للحوثيين في صنعاء قرارا بحبس الصحافي أحمد الأسدي لمدة عام، وإغلاق محرك البحث الإخباري الذي يملكه وتغريمه بمبلغ مالي.

ونشر الأسدي بيانا وزعه على وسائل الإعلام مساء الإثنين، قال فيه إن نيابة الصحافة صنعت أصدرت "أمرا جافرا" قضى بإدانته في قضية نشر منسوبة لمحرك "صحافتك" الذي يتداول أخبار المواقع والصحف الإلكترونية، رغم كونه ليس ناشرا، وأن المواقع والصحف الإلكترونية التي حررت الخبر ونشرته في صحفها تتحمل المسؤولية، وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات. وأكد الأسدي أن الأمر قضى بحبسه لمدة عام مع النفاذ تبدأ من تاريخ النطق بالأمر الإثنين، مشيرا إلى أنه تم إيداعه الحبس خلفا لقرار منع الحبس في قضايا النشر والرأي، كما قضى الأمر بتغريمه بدفع مبلغ وقدره نصف مليون ريال (830 دولار أمريكي) كتعويض وخسائر محاماة للمحكوم له، وكذلك إغلاق محرك "صحافتك" الإخباري. وناشد الأسدي الجميع بالوقوف والتضامن معه لرفع الظلم الذي وقع فيه والهدف إلى تكيم الأقواء وقمع الحريات العامة. والأسدي هو واحد من الكثير من الصحافيين اليمنيين الذين وقعوا ضحية الحوثيين ويعانون من خنق الحريات من خلال التهديدات والملاحقات.

وسائل إعلام تونسية تسجل خروقات بالانحياز لبعض مرشحي الرئاسة

وكشف تقرير وحدة الرصد بالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري المتعلق بالغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية قبل فترة الحملة الانتخابية وخلال الأيام الخمسة الأولى للحملة، وفق ما أعلن عنه المسؤول عن وحدة الرصد في الهيئة نجيل الهاني، أن وسائل الإعلام المرصودة ارتكبت العديد من التجاوزات على مستوى الوقت المخصص لكل مرشح وكذلك على مستوى المضامين.

وفساد الهاني بأنه "في فترة ما قبل الحملة الانتخابية، انحازت أغلب وسائل الإعلام إلى أطراف سياسية معينة، وأعطت فرصة لمرشحين على حساب آخرين، وهو ما يتنافى مع قرارات الهيئة".

ولفت إلى أن "من بين الخروقات المسجلة ما يتعلق بالإشهار (الإعلان) السياسي، والتعليق على نتائج سبر الآراء التي وقع توظيفها في إطار دعاية غير مباشرة لمرشحين على حساب آخرين". ودعا وسائل الإعلام إلى الالتزام بالضوابط التي نصت عليها هيئتنا للانتخابات والاتصال السمعي البصري". كما كشفت عملية الرصد التي شملت 16 وسيلة إعلام تتوزع على 8 قنوات تلفزيونية و8 محطات إذاعية عامة وخاصة، عن أنه تم تسجيل فروع كبيرة على مستوى الحيز الزمني المخصص لبعض المرشحين والذي لا يمكن تلافيه

وتونس - قال هشام السنوسي، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس، إن المناخ الانتخابي في البلاد "غير إيجابي"، محذرا من أن بعض وسائل الإعلام المحلية باتت "صوتا" لعدد من السياسيين. وجاء ذلك في تصريحات على هامش تقديم تقرير عن نتائج رصد التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات الرئاسية والفترة التي سبقتها. وأضاف السنوسي أن "البيئة الانتخابية في تونس غير

إيجابية، وشروط اللعبة فيها غير متساوية، كما أن بعض وسائل الإعلام أصبحت صوتا لعدد من السياسيين". ولف إلى أن "البيئة الانتخابية في 2014، كانت أسلم أو أقل تعقيدا عما هي عليه اليوم". وتابع "ما تمت ملاحظته أنه في الأيام الأولى للحملة الانتخابية، فإن هناك البعض من وسائل (الإعلام) ممن فقد كليا إمكانية الالتزام بقاعدة المساواة بين مختلف المرشحين".

وذكر الهاني أن الهيئة العليا المستقلة للاتصال أصدرت ستة قرارات ضد مؤسسات إعلامية للحملة وكشف تراوح بين 10 آلاف و50 ألف دينار. ومن جهته بين النوري اللجمي رئيس الهيئة أن عرض النتائج الأولية لرصد التغطية الإعلامية للحملة وكشف الإخلالات والتجاوزات في هذا الوقت من شأنه أن يلفت وسائل الإعلام ويدفعها إلى تلافيها مستقبلا وإن كان تحقيق ذلك صعبا بسبب الفارق الكبير في الحظوظ الممنوحة لمرشحين رئاسيين مقارنة بمنافسيهم.

وتونس - قال هشام السنوسي، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس، إن المناخ الانتخابي في البلاد "غير إيجابي"، محذرا من أن بعض وسائل الإعلام المحلية باتت "صوتا" لعدد من السياسيين. وجاء ذلك في تصريحات على هامش تقديم تقرير عن نتائج رصد التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات الرئاسية والفترة التي سبقتها. وأضاف السنوسي أن "البيئة الانتخابية في تونس غير



شروط اللعبة غير متساوية